تتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ضمن القطر الفلسطيني الذي تضمنه مشروع المملكة العربية المتحدة » . وتلاحظ صحيفة الحياة اللبنانية ان المسؤولين الاردنيين « لا يفصحون عن الحقائق التي تشكل محور او قاعدة التحركات الاردنية الاخيرة وعلى الاقل مضمونها العام ، بل يكتفون بتسجيل الزيارات والمقابلات وانها تهدف الى تحقيق الصالح العام للقضية العربية » (الحياة ١٩٧٣/١١/٢٦) .

الاردن والموافقة على حضور مؤتمر السلام

بالرغم من تهديدات المسؤولين الاردنيين بعدم الذهاب الى جنيف لحضور مؤتمر السلام فيما اذا اعتبر مؤتمر القمة العربي ، منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا **وحيدا** للشعب الفلسطيني فقد أصدر المؤتمر قراره معتبرا المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (النهار ١٩٧٣/١٢/٤) . اذن ، فقد أصبح مترتبا على النظام الاردني وضع تهديده بمقاطعة مؤتمر السلام موضع التنفيذ العملي . غير أن النظام الاردني عوضا عن ذلك اتبع سياسة « التريث » ليعلن عن قراره المناسب في الوقت المناسب . ولخص الملك هذه السياسة من خلال الخطاب الذي افتتح به الدورة العادية السابعة لمجلس الامة الاردني ، كما يلي : « اننا لا نقبل اية تسوية مجزوءة او منفردة ، **وان التسوية العامة يجب ان تكون مع الفريق العربي بشكل موحد** » . واضاف الملك : « غير اننا نرى ان القاء صفة **تمثيل أهلنا** في هذا المجال **على غيرنا** ، معناه اقصاؤنا عن دورنا في تأمين حق **شعبنا** في الضفة الغربية... الامر الذي يتطلب الايضاح والتباين مع الاطراف العربية الشقيقة المعنية ، كي نكون على بينة من مسؤولياتنا فنعرف كيف نتقدم في هذا المؤتمر ، وكيف نتوقف عن الذهاب اليه ... وعلى هذا فما زلنا نعلق الجواب النهائي عن هذه الدعوة حتى تتضح الصورة » (الدستور ١٩٧٣/١٢/٢) . وكان الملك قبل ذلك قد استقبل سفيري الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعمان حيث وجها دعوة للحكومة الاردنية لحضور مؤتمر السلام بجنيف في الثامن عشر من كانون الاول (ديسمبر). وكان الى جانب الملك في هذا اللقاء زيد الرفاعي رئيس الوزراء ، الذي أدلى عقب ذلك لوكالة الانباء الاردنية الرسمية بتصريح قال فيه ان الاردن « غير مستعد لحضور مؤتمر السلام اذا تقرر انشاء حكومة فلسطينية في المنفى تطالب بالسيادة على الضفة الغربية وغزة على اساس انها اراض فلسطينية ومن اختصاص الحكومة الفلسطينية » . واضاف الرفاعي ان الاردن لن يحضر المؤتمر كذلك اذا اعتبر مؤتمر القمة منظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني . (وكان المؤتمر لم ينه اعماله بعد في الجزائر) . ثم أضاف الرفاعي (على لسان الملك للسفيرين) : اننا لا نمانع في حضور وفد عن فلسطين في مؤتمر السلام ولكن يجب ان يكون واضحا للجميع بأننا غير مستعدين للمشاركة بمؤتمر السلام اذا لم يوافق الاخوة العرب على منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره . وذكر ان الملك قال للسفيرين ايضا : « اما ان يكون الاردن هو الدولة المعنية بانسحاب اسرائيل من الضفة الغربية بمشاركة مصر وسوريا ... ويتبع ذلك استفتاء للشعب الفلسطيني او ان يتقرر تحميل هذه المسؤولية لمنظمة التحرير الفلسطينية او لحكومة فلسطينية في المنفى . وعندها نصبح نحن في الاردن في حل من كل التزام ومسؤولية » (الدستور ١٩٧٣/١١/٢٨) . ثم وضح الملك شرطه لحضور مؤتمر السلام في مقابلة مع مراسل جريدة الليموند الفرنسية ، حيث قال ان الاردن يعمل للتنسيق بين الوفود العربية الى المؤتمر وان ذلك يشمل ، كما قال المراسل ، تراجعا عربيا عن الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني وعرض التعاون في « السراء والضراء » مع منظمة التحرير . (النهار ١٩٧٣/١٢/١١) . ومن أجل هذه الغاية سافر عبد المنعم الرفاعي الى القاهرة يوم ١٩٧٣/١٢/٨ ، وعاد منها يوم ١٩٧٣/١٢/١٣ حيث عقد مجلس الوزراء الاردني اجتماعا تقرر فيه فجأة قبول الاردن المشاركة بمؤتمر السلام دون الاعلان عن مصير الشرط الذي علق به الملك اشتراكه بالمؤتمر ، بموافقة الدول العربية على اعتبار انه يمثل الى جانب منظمة التحرير ، الشعب الفلسطيني .

ع٠ع٠